

Distr.: General
3 September 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 1 أيلول/سبتمبر 2020 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة

تعتزم النيجر، بصفتها رئيسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر 2020، تنظيم مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى في موضوع "صون السلام والأمن الدوليين: الآثار الإنسانية للتدهور البيئي والسلام والأمن"، من المقرر عقدها يوم الخميس 17 أيلول/سبتمبر 2020 عند الساعة 10:00. وبهدف توجيه المناقشات بشأن هذا الموضوع، أعدت النيجر مذكرة مفاهيمية وأرفقتها بهذه الرسالة (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عبدو أبياري
السفير
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة 1 أيلول/سبتمبر 2020 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالفرنسية]

مذكرة مفاهيمية للمناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى لمجلس الأمن المقرر عقدها في 17 أيلول/سبتمبر 2020، في موضوع "صون السلام والأمن الدوليين: الآثار الإنسانية للتدهور البيئي والسلام والأمن".

أولا - معلومات أساسية

1 - في القرار 281/63 المؤرخ في 3 حزيران/يونيه 2009، أكدت الجمعية العامة من جديد أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي الصك الأساسي لتناول مسألة تغير المناخ. وسلّمت بأن طبيعة تغير المناخ تتطلب تعاوناً أوسع نطاقاً بين الدول الأعضاء؛ ودعت مختلف أجهزة الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء وفي إطار ولاية كل منها، إلى تكثيف جهودها للتصدي لتغير المناخ وكذلك لتداعياته على السلم والأمن.

2 - وللتذكير، تناول مجلس الأمن، تحت رعاية المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الصلة بين تغير المناخ والسلام والأمن لأول مرة في عام 2007. ومنذ ذلك الحين، تم تناول هذه المسألة في أعوام 2017 و 2018 و 2019 و 2020، مع فهم أفضل لآثار تغير المناخ الضارة في مناطق وبلدان محددة، ومنها منطقة الساحل، واعتراف المجلس بذلك. وقد اعتُمدت عدة نصوص خلال هذه المناقشات، من بينها القرار 2349 (2017) بشأن حوض بحيرة تشاد. وفي ذلك القرار، شدد المجلس على ضرورة قيام الحكومات والأمم المتحدة بتقييم المخاطر ووضع استراتيجيات إدارة مناسبة فيما يتعلق بتداعيات تغير المناخ على الأمن في حوض بحيرة تشاد.

3 - وأشارت الجمعية العامة في القرار 206/70 إلى أن "مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، بوسائل منها الإدارة المستدامة للأراضي، أمرٌ من شأنه أن يساهم في التخفيف من موجات الهجرة الاضطرارية التي يدفعها عدد من العوامل منها الشواغل الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والبيئية، ويمكن بالتالي أن يحد من الاقتتال الدائر حالياً على الموارد الموجودة في المناطق المتدهورة أو الذي يُحتمل أن ينشب بسببها".

4 - وتغير المناخ، وإن لم يكن السبب الرئيسي للنزاعات المسلحة، عامل مفاقم لها لا يساهم في إطالة أمد النزاع فحسب، بل يهدد أيضاً بهدم مكاسب النمو الاقتصادي والتنمية التي تحققت في العقود الأخيرة وبزيادة الاحتياجات الإنسانية. وتهدّد المشاكل الناجمة عنه التماسك الاجتماعي وشرعية الحكومات، مما يزعزع استقرار مناطق هشة أصلاً ويعوق جهود التعافي والسلام الدائم في حالات ما بعد النزاع.

5 - وبما أن الضعف المناخي والتدهور البيئي يضغطان على الحكم ويهددان استقرار الدول وشرعيتها، فمن شأن التصدي لهذه المخاطر أن يساهم في استقرار هذه الدول وتعزيزها وفي إصلاح الضرر الذي لحق بالعقد الاجتماعي.

6 - واليوم، يعتمد زهاء 10 ملايين شخص في منطقة بحيرة تشاد على المساعدات الإنسانية بسبب نزاعات مسلحة طال أمدها بدأت في العقد الماضي. فقد نزح أكثر من 100 000 شخص في منطقة ديغا النيجرية وحدها، ويعيش قرابة 250 000 لاجئ فروا من نيجيريا في المناطق الحدودية بين الكاميرون وتشاد والنيجر وأجزاء أخرى من وسط الساحل. وتؤدي الآثار المتزايدة لتغير المناخ على النظم الإيكولوجية إلى تفاقم هشاشة سبل عيش السكان. ويغذي التنافس الشرس من أجل السيطرة على موارد المنطقة التي تزداد شحا النزاعات الفتاكة بين القبائل في مجتمعات عاشت في وئام لقرون.

7 - وإضافة إلى ذلك، ففي بلدان هذه المنطقة التي تركز بالفعل موارد هائلة لمكافحة الإرهاب، والأزمات السياسية الممتدة، والظروف الاجتماعية - الاقتصادية الهشة، كان لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تأثير مباشر على الجهود المبذولة من أجل حل النزاعات أو على أسبابها الجذرية، وهي الجهود المكرسة لصون السلام.

8 - ومن أجل إخراج المنطقة من فخ النزاعات، علينا التصدي لعواقب تغير المناخ، بما في ذلك تدهور النظم الإيكولوجية، وإدماج هذا المنظور في جهود السلام، ومساعدة الناس على التكيف مع تغير المناخ والبيئة. ويجب علينا أيضا العمل من أجل زيادة وعي السكان بالسبل التي يحمي بها القانون الإنساني الدولي البيئة الطبيعية في النزاعات المسلحة، وبأن امتثال أفضل لهذه القواعد يمكنه أن يحد من تأثير النزاعات على البيئة، وأن يحد بالتالي من الأضرار والمخاطر التي تتعرض لها هذه المجتمعات. ويستلزم الخروج من هذه الحلقة التي تغذي فيها الحالة الإنسانية المتردية انعدام الأمن في المنطقة الذي بدوره يفاقم الحالة الإنسانية فيها اتباع نهج كلي، على نحو ما دعت إليه لجنة بناء السلام في اجتماعها الأخير المخصص لهذه المنطقة.

ثانيا - الهدف

9 - سيتيح الاجتماع فرصة لأعضاء مجلس الأمن لبحث الروابط بين الآثار الإنسانية للتدهور البيئي، بما في ذلك التصحر وتعرية التربة والنزاعات المسلحة وكذلك حل النزاعات. وإضافة إلى ذلك، ستركز المناقشات على عواقب تدمير البيئة الطبيعية في النزاعات المسلحة وعلى الخطوات التي ستتخذها الأمم المتحدة والدول الأعضاء لمكافحة هذه الآثار.

ثالثا - الأسئلة التوجيهية

- 10 - ترد فيما يلي الأسئلة التي ستوجه المناقشة:
 - كيف يمكن للأمم المتحدة ومجلس الأمن على وجه الخصوص، أن يفهما بشكل أفضل العواقب الإنسانية لتغير المناخ وتدهور الأراضي على الأمن، وأن يدمجا هذه المسألة في استراتيجيات منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وتوطيد السلام؟
 - ما الذي يمكن عمله لمعالجة الروابط بين آثار تدمير البيئة الطبيعية في النزاعات المسلحة، ولتعزيز قدرة الناس على مواجهة هذه المخاطر؟

- كيف يمكن تكييف الآليات المناخية الحالية والقانون الدولي والسياسات الدولية بشكل أفضل وتنفيذها في سبيل المساهمة على نحو أفضل في حماية البيئة والموارد الطبيعية من أجل منع نشوب النزاعات المسلحة؟

رابعاً - الشكل

- 11 - تجري المناسبة عبر الإنترنت في شكل مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى، ويرأسها وزير الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي والنيجريين في الخارج.
- 12 - والدول الأعضاء والدول التي لها مركز المراقب مدعوة إلى تقديم بيان خطي من حوالي 500 كلمة إلى شعبة شؤون مجلس الأمن (dppa-scsb3@un.org). وتُدرج البيانات المرسلّة بحلول 18 أيلول/سبتمبر 2020 في وثيقة تجميعية.

خامساً - المتكلمون الرئيسيون

- رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بيتر ماورير
- الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، إبراهيم ثياو
- سفيرة الأرض، الفنانة والناشطة، إينا مودجا (يؤكد حضورها لاحقاً).